

حزب العمل - حزب مؤيد ودايان - قد استقال من الحكومة احتجاجا على بقاء دايان عضوا فيها . وعندما هوجم شاييرا على خطوته هذه انبرى العديد من المعلقين للدفاع عنه وقال متباهوا ببيلد في « معاريف » يوم ١٩٧٣/١١/٢ « ان استقالة الوزير شاييرا تكشف واحدة من الاوهام الكثيرة التي رافقتنا على مدى عدد من السنين ، وليس هو الوهم الاخطر . وفي خطوته هذه ، وهي الايجابية اساسا وغير المتسعة في توقيتها فند شاييرا الكذبة المطلوبة علينا حول المسؤولية الجماعية لاعضاء الحكومة . لم تكن مندنا ايدا مسؤولية كهذه ، ولقد حان وقت تفجير الوهم بشأنها » .

« لقد اتخذت عندنا دائما وابدا قرارات مصرية في كافة انواع « الهيئات » التي كان اعضاؤها اشخاصا راوا انفسهم - على ما يبدو - مسؤولين امام البازي عز وجل ، وليس امام الشعب ومنتخبه . ان القرار بشأن حرب سيناء ( سنة ١٩٥٦ ) اتخذه بن غوريون ، واتخذ عدد من الاشخاص قرار المخاطرة الكامن في عدم تجنيد القوات عشية عيد الغفران . ويزعم الوزير شاييرا انه لم يكن من بين هؤلاء الاشخاص ، وكذب الوزير ألون خبرا قال انه كان بينهم ، وينكر الوزير ساير كذلك ان تكون له علاقة بهذا القرار ، ويزعم الوزير غيرها فتع ان الامر لم يعرض اطلاقا على اللجنة الوزارية لمشؤون الامن ، لان هذه قد توقفت عن الاجتماع منذ زمن بعيد . واذن من كان هؤلاء الاشخاص ؟ أمكذا فحاجة نكرات لا أسماء لهم اخذوا على عاتقهم مسؤولية الحسم في قرار مصري الى هذه الدرجة ؟ وبأية صلاحية قاموا هم بذلك ؟ » .

« ان رئيسة الحكومة تحاول الزعم بان الحكومة كلها مسؤولة عن كل ما أقر ونفذ . واذا ما قبل جميع هؤلاء الوزراء الذين لم يشتركوا في النقاش المصري واتخاذ القرار تحمل هذه المسؤولية ، فاننا يكونون قد اضافوا خطيئة الى الجريمة . ليست مهمة الوزير التغطية على زميله على هذا النحو ... ولا يجوز استخدام مبدأ المسؤولية الجماعية بهدف انتقاد جلد وزير فشل » .

وتنتقل من ذلك الى الصعيد العسكري النظري ، لنرى ان عناوين واعمدة الصحف الاسرائيلية ، قد عادت من جديد تكرر وتردد تعابير « الحماهم »

هو ، حسب رأبي : اقامة حكومة من الخبراء والمفكرين ، تقسم ادارة الدولة حتى يحسن الفرج ... » .

ولم يقتصر توجيه النقد الى الحكومة الاسرائيلية على المعلقين والصحافيين ، بل سبق هؤلاء ولحق بهم زعماء احزاب المعارضة الذين هاجموا الحكومة على التخاذل وعلى الاخطاء الكثيرة التي ارتكبت قبل الحرب واثاءها وعلى قبولها بقرار مجلس الامن رقم ٢٢٨ ، وهو القرار الذي تضمن التسوية التي قال عنها منحيم بيغن في معاريف ١٩٧٣/١٠/٢٦ « ملزم انا بان اقول للشعب : ان هذه التسوية هي تسوية مفروضة » . وهاجمت « رابطة الدفاع اليهودية » كذلك الحكومة الاسرائيلية لهذا السبب في بيانات نشرت في الصحف الاسرائيلية على شكل اعلانات بعنوان « انتصار للعرب » ( يديعوت اهرونوت ١٩٧٣/١٠/٢٦ ، هآرتس ١٩٧٣/١٠/٢٨ وغيرهما ) .

وعلى جبهة اليسار كذلك هوجمت الزعامة الاسرائيلية ، وطالب الحزب الشيوعي الاسرائيلي - راكاح - في بيان نشره في جريدة « هآرتس » ١٩٧٣/١٠/٢٤ ، طالب حكومة اسرائيل بالحفاظة بدقة على وقف اطلاق النار والعمل على التنفيذ الصادق لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ . وقالت جريدة « كول هعام » الناطقة بلسان الحزب الشيوعي - ملكي ، في مدها يوم ١٩٧٣/١٠/١٥ : « ان ما يمكن استخلاصه من الفترة الاخيرة ، يؤكد ان الرغبة في المحافظة على الوضع الراهن ، بعد حرب الايام الستة ، شلت مبادرات الحكومة الى السلام ، واعطت تصريحات غير مسؤولة لوزراء في الحكومة امثال موشي دايان ، وقدمت محاولات فرض حقائق الامر الواقع في المناطق المحتفظ بها ذريعة شرعية ملموسة لاتجاه تفضيل المكاسب الاقليمية على مبادرات السلام » .

وفي دعوة واضحة ومريحة الى كل من غولدا مؤير وموشي دايان بالاستقالة ، قال اوري افنيري انه « سيكون ذلك بمثابة كارثة اذا ما استمرت ادارة الدولة خلال الايام المصرية القريبة ، في ايدي اولئك الذين ادوا بنا الى الضرب المبرح » ( هعولام هزي - ١٩٧٣/١٠/٣١ ) .

على ان الاكثر تعرضا الى اللوم والهجوم بين زعماء اسرائيل موشي دايسان ، الى درجة ان وزير العدل يعقوب شمشون شاييرا ، وهو من